

(27) الحماية الاجتماعية حق لكل مواطن

قدم المدير العام لمكتب العمل العربى تقريراً إلى الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر العمل العربى التى عقدت فى عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية فى إبريل / نيسان 2001 حول " الحماية الاجتماعية حق لكل مواطن " .

ويحظى هذا الموضوع باهتمام الجميع نظراً لتأثيره على مصالح وآمال وطموحات كل أفراد المجتمعات البشرية ، حيث الانتقال من القرن العشرين إلى القرن الحادى والعشرين ، وظهور بعض الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى والتخوف المشروع من نتائج وآثار العولمة، والأمن القومى ومدى تأثره بالمتغيرات السياسية والاقتصادية خاصة مع تفاقم مشكلة الفقر وزيادة الفوارق الطبقيّة وتراجع دور الحكومات والقطاع العام عن تقديم الخدمات الأساسية وحدة المنافسة التجارية وانعكاساتها على الصناعات الوطنية وخطط التنمية بشكل عام. يضاف إلى كل ذلك حدة الصراع والتحدى التى تواجهها قيمنا الاجتماعية التى تؤمن بأن الأمة كالجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر، والأيمان بأن العدالة الاجتماعية هى أساس السلم الاجتماعى والحياة الحرة الكريمة. وأنها أفضل هدية يقدمها جيل الحاضر إلى جيل المستقبل لينعم الأبناء بالأمن والأمان.

ويشتمل التقرير على أربعة محاور رئيسية يغطى كل واحد منها عدة جوانب تتعلق بالحماية الاجتماعية، يستهلها بمقدمة تبين سبب اختيار هذا الموضوع والذى يشكل أول تقرير يعرض على أول مؤتمر عمل عربى فى القرن الجديد القرن الحادى والعشرين. ويدل على الاهتمام القومى بكرامة ورفاهية الإنسان العربى وضرورة توفير العيش الكريم له وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة لصيانة الأمن القومى ، مركزاً على أهمية تحقيق التوازن بين البعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى للتنمية. والاستفادة من تجارب القرن الماضى وخبرة وتجارب الشعوب فى مجال توفير الحماية الاجتماعية، لبناء مجتمعات يسودها الوئام والتواد والتراحم وتخلو من الأحقاد والضغائن والكراهية، وضرورة التعاون لمواجهة ثالوث الخطر "الفقر والجهل والمرض".

ومن حسن الطالع إن مناقشة هذا التقرير تأتى فى زمن يشهد زيادة التضامن العربى وتفعيل دور مؤسسات العمل العربى المشترك بعد أن تم إقرار الانعقاد الدورى لمؤتمر القمة العربى واصبح يشكل أحد الهيئات الدستورية لجامعة الدول العربية. وان منظمة العمل العربية وهى المنظمة القومية المختصة بقضايا العمل والعمال وبما تتمتع به من ثقة وخبرة تساعدها على التعامل الجيد مع مستجدات العصر خاصة فى زمن عولمة الاقتصاد، قادرة خاصة من خلال

مؤتمرها الذي يشكل أوسع منبر للحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين في الوطن العربي، على الارتقاء بظروف وشروط العمل وطنياً وقومياً.

ويتحدث الفصل الأول من التقرير عن مفهوم الحماية الاجتماعية والتطور التاريخي لفكرة الحماية الاجتماعية عبر العصور. مبرزاً بوضوح دور الإسلام في تعزيز حقوق الإنسان وإعلاء شأنه وصون حرّيته وكرامته. وتوفير الحماية الاجتماعية والتركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.

ثم ينتقل التقرير للحديث عن الثورة الصناعية والأفكار الاجتماعية التي واكبتها وبداية ظهور التشريعات الاجتماعية وتطورها في المجتمعات الصناعية وامتدادها لبقية دول العالم. حتى أصبح الضمان الاجتماعي وسيلة لتحقيق الرفاهية للإنسان بكل ما تحمله من مظاهر ونظاماً أخلاقياً لتحقيق العدالة الاجتماعية. وتعددت المواثيق الدولية التي تؤكد جميعها على حق الإنسان في الحماية الاجتماعية بصفته مواطناً أولاً قبل التركيز على مركز مهني معين .

وفي الفصل الثاني يتحدث التقرير عن الحماية الاجتماعية وتطبيقاتها في الوطن العربي، مستعرضاً دور نظم الضمان الاجتماعي وتطور نشأتها والمشكلات التي لازالت تعاني منها ومدى شموليتها وفروع التأمينات التي تطبقها. ويتحدث بشيء من التفصيل عن تأمين البطالة مع تزايد أعداد عاطلين عن العمل في بعض الدول العربية ويخلص إلى القول بأن التحديات الجديدة تحتاج إلى حلول جديدة، ولا يمكن مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بحلول تحديات القرن العشرين. وأنا بحاجة إلى " عقد اجتماعي عربي " .

ثم تحدث التقرير عن المشكلات التشريعية وصعوبة مواكبة التطور التشريعي للتطور الاقتصادي والاجتماعي. ويوضح بعد ذلك دور إدارة نظم الضمان الاجتماعي في تطوير عمل وأداء هيئات الضمان الاجتماعي وأهمية استقلال إدارة نظم الضمان خاصة في كيفية استثمار أموال صناديق التأمينات الاجتماعية. وتطوير وتسهيل الحصول على منافع ومزايا التأمينات الاجتماعية. وأهمية زيادة الوعي التأميني بين العمال وأصحاب العمل للحد من مظاهر التهرب والتحايل التي تكون سبباً في ضياع حقوق العمال. وينتهي الفصل الثاني بالحديث عن أهمية التوازن بين التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وأثره على الحماية الاجتماعية في الوطن العربي، مقدماً استراتيجية مقترحة لرؤية مستقبلية للحماية الاجتماعية .

وفي الفصل الثالث يتحدث التقرير عن العولمة وآثارها على الحماية الاجتماعية، ودور الدولة في حماية الإنسان العربي . وأهمية التكامل الاقتصادي العربي في حل المشكلات

الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية، وضرورة الإسراع فى إيجاد السوق العربية المشتركة لمواجهة العولمة والتعامل مع التكتلات الاقتصادية من موقع القوة .

أما الفصل الرابع فقد تحدث فيه التقرير عن تعزيز الحماية الاجتماعية ووسائلها0 مركزاً على ثلاثة حقوق رئيسية هى :

- الحق فى الحصول على الغذاء باعتباره وسيلة استمرار الحياة.
- الحق فى التعليم باعتباره وسيلة الحصول على العمل المناسب.
- الحق فى الرعاية الصحية باعتبارها وسيلة الاستمتاع بالحياة .

ويؤكد التقرير على ان هدف الحماية الاجتماعية يجب أن ينصب أساسا على مكافحة الفقر ومظاهره وآثاره السلبية ومحاولة القضاء عليه قدر الإمكان مع إعطاء أولوية للفئات التي تعاني من الفقر المدقع وإنهاء حالات الأبعاد والإقصاء الاجتماعى الذى تعيشه هذه الفئة والذى يشكل انتهاكا صارخاً لكرامة الإنسان0 وان الحضارة الإنسانية مهما بلغت من الرقى والتقدم فإنها تبقى حضارة خاوية الروح مادام الفقر مستمراً فيها. إذ أن وجود الفقر واستمراره ليس نتاج صدفة أو صنع قدر بل نتيجة طبيعية لظلم البشر. ويؤكد التقرير على أهمية استمرار الحكومات فى توفير التعليم ومجانيته لكل المواطنين. ويعطى التقرير اهتماماً خاصاً بفئة المعاقين التى أصبحت نسبتها مرتفعة بسبب الحروب وحوادث السير والعمل ونقص وعدم كفاءة نظم التأمين الصحى أحيانا. كذلك الاهتمام بفئة كبار السن (الشيخوخ) بعد أن زادت نسبتها بسبب ارتفاع متوسط الأعمار، وحق هذه الفئة التى منحت قوتها وشبابها لخدمة مجتمعاتها فى العيش بكرامة عندما يتقدم بها السن ولا يصبح أفرادها قادرين على العمل .

ويختتم التقرير حديثه بنظرة مستقبلية للحماية الاجتماعية محدداً دور أطراف الانتاج الثلاثة حكومات /أصحاب أعمال /عمال فى النهوض بمسئولياتهم من اجل تحقيق الحماية الاجتماعية . ويختتم بخلاصة لكل ما تقدم مع إبراز دور منظمة العمل العربية فى تحقيق الحماية الاجتماعية كحق لكل مواطن من خلال عدة آليات تستطيع العمل من خلالها .